

واقع وأبعاد العلاقات التركية الجزائرية في ظل حكم حزب العدالة
والتنمية

**The reality and dimensions of Turkish-Algerian relations under
the rule of the Justice and Development Party**

حمزة بن عبد الرحمن*، خريش عبد القادر،

Benabderahmen.hamza@gmail.com

المركز الجامعي تمنراست – جامعة البليدة

تاريخ القبول: 2011/ 05 / 08

تاريخ الاستلام: 2011 / 01/03

Abstract: Turkey has achieved great successes at all levels since the Justice and Development Party won power, which provided Turkey with a strategic opportunity to increase its regional importance, as political stability and economic improvement interacted with the role that the Justice and Development Party played in stimulating the democratic transformation, and then moving towards activating the regional role in all aspects. levels and dimensions, which enabled it to regain its historical glory, albeit with less severity, and which proves the success of Turkish foreign policy.	ملخص: حققت تركيا نجاحات كبيرة على جميع الأصعدة منذ فوز حزب العدالة والتنمية بالسلطة، بما اتاح لتركيا فرصة استراتيجية لتزداد أهميتها الإقليمية، حيث الاستقرار السياسي والتحسين الاقتصادي متفاعلاً مع الدور الذي لعبه حزب العدالة والتنمية في تنشيط التحول الديمقراطي، ومن ثم الانطلاق نحو تفعيل الدور الإقليمي على جميع الأصعدة والأبعاد، وهو ما مكّنها من استرجاع مجدها التاريخي ولو بأقل حدة، وهو ما يثبت نجاح السياسة الخارجية التركية. الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية- حزب العدالة و التنمية – تركيا – الجزائر
Keywords : Foreign Policy - Justice and Development Party - Türkiye - Algeria	

*المؤلف المرسل

مقدمة:

أشارت الدراسة في سياقها التاريخي بأن التوجهات الاستراتيجية التركية كانت منذ عهد الجمهورية التركية 1923 تنتمي للمحور الغربي، وقد بدأ ذلك من خلال الأطروحات الأتاتوركية بالتغريب والتقرب من النمط الأوروبي، ثم توطيد العلاقات التركية الأمريكية اعتباراً من منتصف الأربعينيات من القرن الماضي، واندرج تركيا الاستراتيجي ضمن سياسات المحور الغربي منذ عقد السبعينيات لظروف سياسية مختلفة، بخاصة بعد أن جعلت تركيا انضمامها إلى عضوية الاتحاد الأوروبي هدفاً استراتيجياً لها منذ الستينيات، صاحب هذه التوجهات لتركيا فتور على صعيد العلاقات العربية والإسلامية.

تركيا.. اسم الدولة الذي بدأ يسطع في السنوات الأخيرة، على أكثر من مستوى، خاصة السياسي والاقتصادي، وتسجل عودتها في كل المجالات بقوة، وتحاول أن تجد لها مكاناً في عالم متقلب، تميز، مؤخراً، بصراع غير مسبوق بين مختلف القوى، لحجز مكان لها في الأسواق العالمية وعلى الساحة السياسية.

لكن تركيا تركّز، في السنوات الأخيرة، على الوطن العربي، بالرجوع إلى المعطيات التاريخية والحضارية التي ربطتها بالمنطقة، خاصة الدين الإسلامي، ويظهر جلياً هذا التوجه بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة والذي ركّز في توجهه الخارجي على التركيز على السياسة الخارجية وبالأخص الدول التي ارتبطت معها في الماضي المشترك، اعتماداً على تقارب الرؤى في المسائل والأزمات العربية ومن بين هذه الدول الدولة الجزائرية، ذات الموقع الاستراتيجي في شمال إفريقيا والمؤهلات الاستثمارية بين المواد الأولية والموارد المالية، وذات الاقتصاد السائر نحو النمو، والدولة الباحثة عن مصادر لنقل هذه التكنولوجيات، والاستفادة من التجربة التركية النهضة على جميع الأصعدة بين سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي. كما أن كلا الدولتي تعسى إلى تطوير العلاقات وضرورة الارتقاء بها إلى أعلى المستويات بما يخدم الشعبين، والبلدين المتقاسمين لتاريخ واحد حافل بالأمجاد والنجاحات.

أولاً: ظروف تأسيس حزب العدالة والتنمية في تركيا:

كان الاسلام والاسلاميون السلاح الاقوى في يد مصطفى كمال اتاتورك في حربه ضد القوى الاستعمارية التي احتلت الأناضول بعد الحرب العالمية الأولى اثر هزيمة الدولة

العثمانية¹ إلا أن هذه الاستراتيجية سرعان ما تحولت إلى العكس إذ أصبح المسلمون يشكلون الهدف الأول في حرب أتاتورك ضد مناهضيه وأعدائه في الداخل بعد إعلان الجمهورية التركية عام 1923 بتهمة التمرد على النظام الجمهوري العلماني الجديد وعلى أثر ذلك شهدت الساحة السياسية التركية سلسلة من التوترات والاحتقان بين المسلمين والنظام العلماني الذي تشكل المؤسسة العسكرية رأس حريته². نتيجة لهذا الصراع تبلورت ظاهرة الإسلام السياسي في الحياة السياسية التركية عبر مراحل، حيث شهدت الفترة بين عامي 1950 و 1960 نهوضاً جديداً للتيار الإسلامي عندما كانت أنقره في حال تحالف عضوي مع الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تجد خيراً من الإسلام لمواجهة الخطر الشيوعي الذي كان متمثلاً في الاتحاد السوفيتي وحلفاءه الشرقيين، وساهم هذا التساهل مع المسلمين في تنامي العديد من المنظمات والجمعيات الإسلامية، الأمر الذي أزعج العسكر وحدى بهم إلى التدخل في أيار 1960 لوضع حد نهائي لهذا المد الذي قالوا أنه سيشكل خطراً على النظام العلماني³. ثم جاء عقد الثمانيات من القرن الماضي حيث شهدت الحركة الإسلامية تبلوراً جديداً نتيجة التطورات الدولية التي شهدتها المنطقة والمتمثلة بقيام الثورة الإسلامية في إيران ودخول القوات السوفيتية إلى أفغانستان، الأمر الذي دفع واشنطن للتدخل مرة أخرى ومطالبتها أنقره استخدام الإسلام كسلاح لمواجهة هذه التطورات لاسيما بعد وصول تورغوت أوزال ذي الميول الإسلامية إلى السلطة عام 1983، لتبدأ مسيرة طويلة توجت بانتخابات عام 1994 البلدية التي فاز فيها مرشحو الحزب بأكبر نصر في تاريخهم وهو

¹ حنا عزونان، التطورات السياسية في تركيا 1923-1919، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص15

² أحمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة مصر، 1961، ص70.

³ صدام أحمد سليمان الحاحاجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، مكرة ماجستير (منشورة) قسم العلم السياسية، جامعة بغداد 2011، ص36.

بلدية اسطنبول الكبرى التي تولى رئاستها رجب طيب أردوغان⁴ الذي كان محكوم عليه بالسجن لمدة سنة بسبب احدى خطبه المعارضة لمبادئ اتاتورك⁵، وهو ما مهد الظروف للزعيم الإسلامي نجم الدين اربكان للفوز في انتخابات كانون الأول 1995 ليصبح أول رئيس وزراء إسلامي يتسلم السلطة ديمقراطيا في بلد كتركيا.

هذا الأمر دفع بدوره إلى انقلاب العسكر وللمرة الثالثة ولكن على الإسلاميين هذه المرة والإطاحة من وراء الستار باريكان عام 1997 وحزبه الرفاه عام 1998، وبمبادرة من (التوسيات) Tusiad المؤسسة الاقتصادية السياسية التي تتجمع فيها خيوط مراكز القوى بما فيها العسكرية والاقتصادية والإعلامية، حيث نشرت تقريراً يتضمن تحذيراً شديداً للمؤسسات العلمانية في البلد، حيث جاء في هذا التقرير (إن حزب الرفاه حصل في انتخابات كانون الأول 1995 على نسبة 21.3 % وفي انتخابات بلدية فرعية تمت بعدها حصل على 33% وإذا تمت هذه الانتخابات القادمة فسيأخذ نسبة أعلى تتيح له تعديل الدستور وإنهاء النظام العلماني فلا بد من البدء بإجراءات تجفيف المنابع اليوم وليس غد.

وذكر التقرير أيضا (18 مادة) للينابيع التي ينبغي أن تجف، وهي بالضبط النقاط التي حملها العسكر في لقاء مجلس الأمن القومي في 28 شباط 1997. وهذا ما كان واضحا من تسلسل الأحداث بعد الانقلاب من محاكمة صورية وإسقاط الحكومة، وحل الحزب، وإغلاق المؤسسات والمدارس الإسلامية.

في ظل هذه التطورات التي اتسمت بتصاعد حدة الاحتقان والتوتر بين الإسلاميين والنظام العلماني بزعامة المؤسسة العسكرية التي اهتمت الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمة مؤسساته والانقلاب على الفلسفة الاتاتورية، ولد حزب العدالة والتنمية، الذي أخذ هذا الإرث من الشكوك يلاحق هذا الحزب الجديد وينظر إليه بأنه امتداد عملي لتيار أربكان، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة

4 حسين بسلي و عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011، ص 123.

5 احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا، زهران للنشر ن بغداد، العراق، 2013، ص 388.

في العمل تحول دون مواجهه مع النظام وطبيعته المتجذرة وعدم إعطاء المبررات لتكرار أحداث شباط 1997.

وفي آب 2001 قدم السيد رجب طيب أردوغان الرئيس السابق لبلدية استانبول طلباً للترخيص لحزبه الذي أطلق عليه اسم (حزب العدالة والتنمية)، ضمت الهيئة التأسيسية للحزب امرأة بينهن محجبات، ومنهن مطربة وممثلة وطبيبة ومعلمة، إضافة إلى العديد من شخصيات حزب الفضيلة الذي تم حظره وفئة أخرى جاءت من أحزاب قومية وعلمانية.

أكبر فوز حققه عام 1999 بحصوله على (22) بالمائة من مجموع الأصوات، هو الحزب الاتاتوركي العلماني المتشدد وقد انعكس ذلك في أعقاب انتخابات 1999 عندما وقف في وجه مروة قواكجي النائبة الإسلامية التي حاولت قسم اليمين من على منصة البرلمان وهي محجبة فمنعها من ذلك وسط أزمة سياسية حادة تفجرت في البلاد حينها، مهندس حرب قبرص التي تفجرت عام 1974، تعرض لانتقادات حزبية شديدة قادها دنيز بيكال بتهمة أضعاف اليسار التركي والمساهمة في تفتيته بدل أن يوحد (صالحه).⁶

ثانياً: التعريف حزب العدالة والتنمية كمركب سياسي تركي:

هو حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه يتبع مسار محافظ ليبرالياً، معتدلاً، غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويقول أنه حزب محافظ ويصفه البعض على أنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل"، وهو الحزب الحاكم حالياً في البلاد، يرأسه الآن رجب طيب أردوغان. وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام 2002 ومع تولي هذه الحكومة مقاليد السلطة في البلاد بدأت تعود إلى الحياة الاجتماعية والثقافية وإلى حد ما السياسية بعض الملامح الإسلامية التي كانت محظورة في المرحلة السابقة⁷، وتم تشكيل

⁶ سعيد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية،

2007، ص3

⁷ محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، 1997، ص

21-22.

الحزب من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان بعد أن تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 جوان 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة.

وقد أشغلت الجمهورية التركية بناء أركانها ودعائمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفق مبادئ الأيديولوجية الكمالية، وكانت سياسة الحزب الواحد الحاكم هي المناخ الذي تبلورت فيه أو عدة العمل السياسي حتى إنتهاء الحرب العالمية الثانية، واضطرار تركيا بعدها لانتهاج سياسات ديمقراطية، والتحول إلى حياة التعددية الحزبية. ومنذ أول انتخابات عامة جادة جرت في 14 مايو 1950، برز عامل السياسة الخارجية، بوصفه عاملاً مؤثراً في الاستقطاب السياسي وحشد أصوات الناخبين واستطاع الحزب الديمقراطي الذي فاز بالأغلبية عام 1950 الفوز ثلاث مرات متتالية في الانتخابات العامة، وبقي في السلطة وفي أطاح به الانقلاب العسكري عام 1950، واتخذ الحزب الديمقراطي من الليبرالية الغربية والانضمام إلى حلف الناتو واجهة لسياسته الخارجية المنفتحة نحو تحقيق مزيد من الديمقراطية، والاعتراف بحقوق الإنسان فكان كلما اقترب في علاقته الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، يعزز في الداخل التركي من مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان، ويسمح للمتدينين بحرية ممارسة الشعائر الإسلامية، وهو مطلب شعبي تبلور بفعل الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها المجتمع التركي خلال عقود حكم الحزب الواحد، حيث حرم المتدينون من ممارسة الشعائر الدينية، بل من سماع الأذان باللغة العربية.

من هنا نحكي القول أن النظام السياسي التركي من الأنظمة الديمقراطية المنطقة وقد استطاعت تركيا بناء دولة مؤسسات واقتصادية، واستغلال الإمكانات الكبيرة المتوافرة لديها وتوظيفها في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية في ظل قدرة حزب العدالة والتنمية على التعامل مع المشكلات الداخلية للانطلاق بخطوات فعلية حقيقية نحو المجتمع الدولي والتي لم تكن حبيسة اطارها النظري.

ثالثاً: حزب العدالة والتنمية (النشأة والأيديولوجيا السياسية):

ولد حزب العدالة والتنمية في ظل مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان بين الإسلاميين والنظام الذي تشكل فيه المؤسسة العسكرية السلطة المهيمنة على العملية السياسية، وبعد مرحلة 28 شباط 1997 وإقصاء الجيش لحكومة نجم الدين أربكان

واتهام الإسلاميين بالسعي لتغيير طبيعة النظام وأسلمة مؤسساته والإنقلاب على الأيديولوجية الاتاتوركية، هذا الإرث من الشكوك استمر يلاحق الحزب الجديد الذي ينظر إليه على أنه امتداد عملي لتيار أربكان، لذلك فقد اعتمدت قيادات الحزب أساليب جديدة في العمل تحول دون مواجهة مع النظام وطبيعته وعدم إعطاء المبررات لتكرار ما حدث في شباط 1997، فجاء شعار الحزب تحت عنوان "العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع".

وقد أعلن زعيم الحزب أردوغان في هذا المؤتمر موقفه من العلمانية والإسلام، إذ قال أن العلمانية مبدأ أساسي للسلم الاجتماعي، وأعطى تصوراً واضحاً للعلمانية يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، كما أكد أردوغان على مرجعية "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، و"الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية". وبعد تأسيس الحزب بيوم واحد أكد عبد الله غول على البعد الجامع للحزب، وقال "إن حزبا ليس حزباً وغير ملتحمين، إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، هدفنا تطبيق تعميم مفهوم جديد في السياسة وفق هذه الثوابت جاء برنامج الحزب ليؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة وعدم تبنيه أية توجهات تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، فضلاً عن سعيه لتحقيق انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

1. التوجهات الخارجية لحزب العدالة والتنمية (تجاه المنطقة العربية):

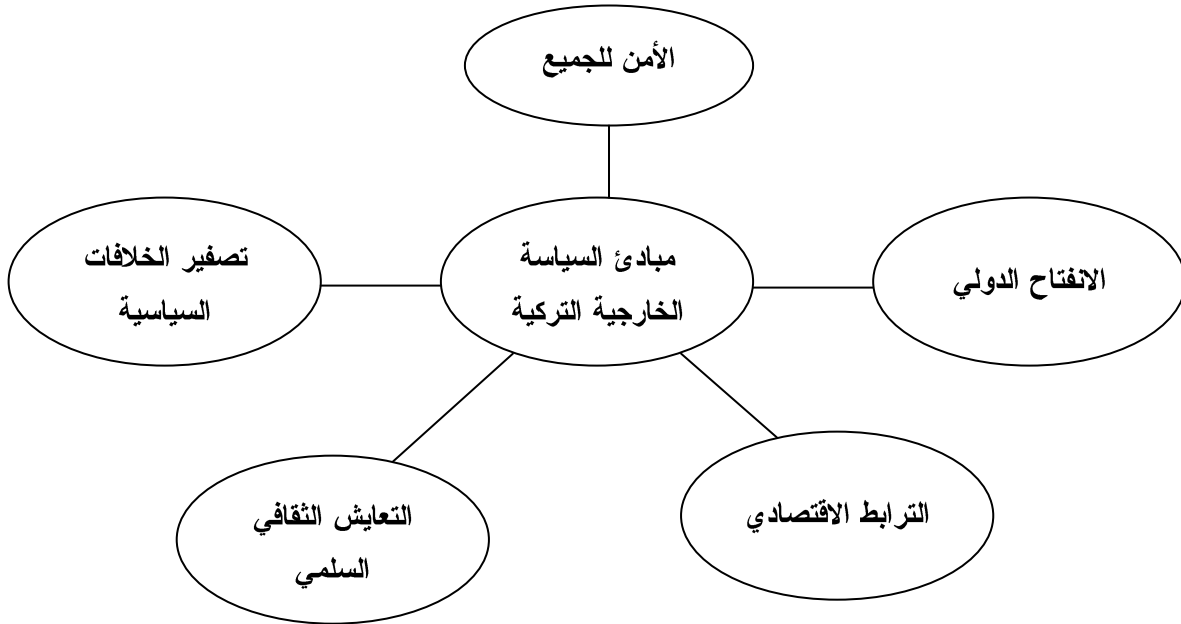
يعد الدكتور أحمد داوود أوغلو منظر السياسة الخارجية التركية، إذ يعتقد أوغلو أن بإمكان تركيا الاختيار بين ثلاثة أساليب للتعاطي مع المنطقة، وهي: الأول الابتعاد التام عن قضايا الشرق الأوسط ومشكلاته، الثاني تطوير سياسات متناغمة مع معسكر دولي ما وتجنب مخاطرة المبادرة منفردة في المنطقة، الثالث تطوير مقاربة تركية خالصة مركزها أنقره حول المنطقة وسياسة تركيا حيالها⁸.

يجد التوازن التراكمي الدقيق في سياسة تركيا الداخلية امتداده في سياسة تركيا الإقليمية وخصوصاً على الصعيد العربي، حيث تدير تركيا سياستها بطريقة مركبة تجاه

⁸ أحمد داوود أوغلو، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية - المصرية، مجلة شرق نام، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، عدد خاص، 2010، ص 13.

الأركان الدولية ودول "الاعتدال العربي" ومثلما لتركيا مصالح وقواسم مشتركة مع الأطراف السياسية المؤثرة في العالم، فلها أيضاً أهداف لا تتفق بالضرورة مع كل من هذه الأركان المؤثرة، وهو أمر مشروع في السياسة الإقليمية. وتشهد الديناميات المتحركة في علاقات تركيا هذه الأطراف على براعة تركية في قراءة المعطيات ومن ثم تحديد التناقضات والخروج بأفضل النتائج الممكنة من منظور المصالح الوطنية التركية. تبني السياسات الإقليمية للدول على عدة ركائز معروفة مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والإمكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية دورها في رسم سياسات الدول، كما أن "مسألة الهوية" وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول، وتعد أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن عدم الانسجام بين المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية والواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي يفرض على المجتمع.

والرسم التالي يوضح المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية التركية:



المصدر: صدام احمد سليمان الحجاجبة، المرجع السابق ، ص83

فرغم أن حزب العدالة والتنمية لا يعلن أو لا يسمح له بأن يشير إلى توجهاته الإسلامية، إلا أن الهوية الإسلامية تتمثل في فكر أعضاء الحزب وسلوكياتهم، وجذورهم الحزبية التي تعود إلى حزب الرفاه وهذا لا يترك مجالاً للشك بأن الشعب التركي قد اختار الحزب الذي يمثل الهوية الإسلامية ولولم يعلن عنها بشكل يؤثر في توازن العلاقات التركية مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقتها مع العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف ايجابية ومصيرية من قضايا العالم العربي والإسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي في القرن الماضي، كما حاولت تركيا في هذه الفترة أن تقوم بدور فاعل ونشط في مقاربة القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي والأوروبي.

وحدها الظروف التاريخية التي تراكمت مع تأسيس الجمهورية التركية على يدي مصطفى كمال أتاتورك (أبو الأتراك) تستطيع تقديم تفسير منطقي للواقع التركي السياسي في بداية القرن العشرين، وإرهاصات هذه الظروف ظهرت في فترة تفكك الدولة العثمانية، وما أعقبها مباشرة من فرض اتفاقية سيفر عام 1920، تلك المعاهدة التي ارتأت قيام دولة للأرمن في شرق تركيا وحكماً ذاتياً بصلاحيات واسعة للأكراد جنوبي الأنضول، في ظل احتلال اليونان وفرنسا وإنجلترا لكامل الغرب التركي وجاءت الفرصة التاريخية المتمثلة في الجمهورية الكمالية واتفاقية لوزان عام 1923، التي ألغت عملياً اتفاقية سيفر وثبتت الجمهورية التركية في حدودها الحالية، وبفضل الظروف التاريخية التي سبقت ورافقت قيام الجمهورية تم إعلان الجيش رديفاً للدولة التركية وحارساً على مكتسباتها ووصياً على نظامها السياسي، في حين ترسخت العلمانية هدفاً أعلى للدولة التركية لا يمكن المساس به.

ولكن الشرق الأوسط لم يكن مركز الدائرة الاعتيادية التي تدور عليها السياسات الإقليمية التركية، إلا أنه وفي ظل تعثر مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بسبب خشية أوروبا من "هوية تركيا الإسلامية"، والتغييرات الاستراتيجية عميقة الأثر في تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 2002، وفي المنطقة منذ حرب احتلال العراق عام 2003، أصبح الانخراط التركي في إقليم ضرورة استراتيجية للحفاظ على مصالح الدولة التركية.

خلال السنوات العشر الأخيرة منذ تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة انتقلت العلاقات العربية التركية من حالة التوتر إلى حالة التقارب التي تطرح احتمال المشاركة الاستراتيجية بين العرب والأتراك، وزاد ذلك التقارب مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا سنة 2002.

وبالرغم من ترافق عودة تركيا إلى الساحة الشرق أوسطية مع تولي "حزب العدالة والتنمية" ذو الجذور الإسلامية للحكم عام 2002، فإن العودة التركية تخدم في الواقع المصالح الوطنية والجيوسياسية لتركيا قبل أية اعتبارات أيديولوجية.

2. مؤهلات الدور الإقليمي:

تتضافر مجموعة من العوامل لتؤهل تركيا للعب دور إقليمي من بينها محفزات القوة الصلبة للدولة التركية المتمثلة في اقتصاد قوي متجانس يحتل المركز السادسة عشر عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقدرت عسكرية وبشرية ضخمة، إضافة إلى أدوات القوة الناعمة مثل جاذبية المشروع الذي تقدمه وما تظهره من تجربة نادرة في التناوب السلمي على الحكم في منطقة أصبحت فريسة للتناحر بين الأصولية والديكتاتورية، وفوق ذلك تملك موقعاً جغرافياً استثنائياً يعطيها مميزات جيوسياسية هائلة، ناهيك عما خص التاريخ به تركيا من روابط مع دول الجوار في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.

وتترافق عوامل القوة التركية الصلبة والناعمة والموقع الجغرافي مع فراغ كبير في المنطقة اليوم، وهو ما يجعل تركيا على وعي بأن مجالات تأثيرها الجيوبوليتيكي في جوارها الجغرافي قد أصبحت تتحقق في منطقة الشرق الأوسط أكثر من أي منطقة جغرافية أخرى تطل عليها تركيا.

رابعاً: تركيا والدول العربية (شروط التعاون المثمر):

تشير المعطيات السياسية القائمة إلى دور إقليمي تركي في الشرق الأوسط متبلور وظاهر الملامح يتعاضد بمرور الوقت ويحظى الموقف العربي من الدور الإقليمي التركي بأهمية تحليلية استثنائية لاعتبارات مختلفة من بينها أن العرب يشكلون شطراً كبيراً من منطقة الشرق الأوسط جغرافياً وبشرياً وتاريخياً وثقافياً، ومن ثم يمكنهم تسهيل عودة تركيا إلى توازنات المنطقة أو عرقلتها.

وتتزامن العودة التركية الحالية إلى المنطقة مع ترحيب جماهيري عربي كبير ينظر إلى تركيا باعتبارها لاعباً إقليمياً يعود بعد غياب ليتواجه إعلامياً ودبلوماسياً مع دولة الاحتلال الصهيوني، التي تعربد في المنطقة عسكرياً بغطاء أميركي وعجز شامل من النظام العربي الرسمي.

ولا يعني ذلك أن تركيا صارت تعادي دولة الاحتلال الصهيوني جذرياً ومبدئياً، ولكنها تعلم أن ممارسة الحضور الإقليمي في المنطقة يتطلب حداً أدنى من الصمود في مواجهة الصف الاسرائيلي ومن خلفه القطب العالمي الأوحده، وهو ما فعلته باقتدار خلال العدوان الصهيوني على غزة 2008 مطلع عام 2009⁹ وفشلت فيه معظم الدول العربية.

1. العوامل الجاذبة للاستفادة من النموذج التركي: دروس تركيا:

وقد قدمت تركيا ستة دروس يمكن للنظم السياسية العربية الاستفادة منها، وهذه الدروس في الوقت نفسه هي عوامل جاذبة للنموذج التركي تساعد على تعزيز فرص دورها الإقليمي في المنطقة العربية:

التناوب على السلطة بين الأحزاب المختلفة وإدماج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية.

النموذج الاقتصادي الذي تقدمه تركيا باعتبارها أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط في الوقت الذي لا تملك فيه موارد الطاقة على العكس من غالبية الدول العربية. التوفيق بين الحداثة والمعاصرة ومقتضيات المجتمع المدني من ناحية ومسألة الهوية بجذورها الثقافي والتاريخي والديني في إطار مقبول دولياً وإقليمياً. الفصل بين الحزبي والدولي في المجال العام، عبر الفصل الواضح بين حدود ومهام جهاز الدولة والحزب الحاكم.

تكوين مجموعات الضغط "اللوبي" في الولايات المتحدة الأمريكية وليس الاعتماد على شركات العلاقات العامة موسمية الطابع فقط مثلما تفعل غالبية الدول العربية.

9 طایل یوسف عبد الله العون، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص93.

تعديل التوازن في إطار التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق أقصى قدر ممكن من المصالح الوطنية وحفظ قدر معقول من الاستقلالية ضمن إطار التحالف مع واشنطن وتحت سقفه.¹⁰

2. مستقبل العلاقات السياسية التركية الجزائرية: وتتمثل في المستويات التالية:

أ. على المستوى السياسي:

لعل الدافع التقليدي لأي دولة من التحرك صوب غيرها من الدول، إنما هو الدافع السياسي، وهو دافع يتعلق بتطوير العلاقة الثنائية، وتكثيف الزيارات الرسمية والميدانية، وتفعيل دور القنصلية لدى الدولتين بهدف خدمة المصالح العليا للدولة وأهدافها المسطرة.

كما أن بناء علاقات سياسية بين دولتين ذات وزن جغرافي وسياسي وعسكري بحاجة إلى التوافق في المواقف تجاه القضايا العربية والعالمية قصد بناء تحالف يقضي بالاستفادة من عضوية هذين الدولتين في الهيئات العالمية، كهيئة مجلس الأمن الدولي كون أن الدولتين تربح على تمثيل في هذه الهيئة والاستفادة من العضوية المشتركة كما يخدم مصالح الدولتين وطموح الشعبين خاصة وأن الدولة الجزائرية والتركية لهما ماض وتاريخ مشترك إبان حكم الدولة العثمانية، وموقف الدولتين من القضية الفلسطينية الثابت وغيرها من القضايا الغربية الأخرى ومن خلال هذه المواقف يتم التقارب السياسي بناء استراتيجيات سياسية وحضرية تقتضي تقديم الصورة المثالية الفعالة في المحافل الدولية.

عدى عن ذلك تمكين الدولتين من الاستفادة من الخيارات التيسيرية للأزمات طيلة الحقب الزمنية الماضية بين سواء كانت في استراتيجيات مواجهة التطرف السياسي والذي أو العرفي المصالح بالنسبة للدولة الجزئية ذات خبرة متدانية في المجال العسكري في محاربة التطرف والإرهاب للدولة التركية خبرة في تسيير الحدود المضطربة.

ب. على المستوى الاقتصادي:

10 مصطفى اللباد، تركيا والدول العربية... شروط التعاون المثمر، مجلة مركز الكشف للمتابعة والدراسات الإقليمية، كانون الثاني 2011، ص1.

وهو في طليعة الدوافع الأساسية، والتي تهتم بها الدول النامية للالتحاق بركب الدول المتقدمة. بل هي الأصول من بين الدوافع جميعاً إزاء التحرك صوب الدول ذات الموارد الكبيرة والمتنوعة في شتى القطاعات (صناعية، فلاحية، تجارية) وقصد توسيع فرص الاستثمار غير المتناهية لاسيما وأن الدول التي ترتفع على موارد في محلات عدة، تشهد تنافساً جاداً من قوى عالمية صاعدة مثل الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، إيران فضلاً عن القوى الأوروبية والأمريكية والبرازيل.

ولاشك أن تركيا والجزائر تدركان أهمية موقعها الاستراتيجي الجزائر في شمال البحر الأبيض المتوسط وتركيا تتوسط بين الشرق والغرب وخلاقة وصل بين الشرق الأوسط والعالم العربي. ولما لهذه الخصائص والميراث الجغرافية لدولتين من أهمية اقتصادية وثقلهما في الموازين التجارية ضمن محيطها الإقليمي، بل العالمي، فتركيا اليوم هي واحدة من بين مجموعة العشرين (الدول العشرون الأفضل اقتصاداً في العالم) ويأتي ترتيبها في المرتبة 16 بعد كوريا الجنوبية مباشرة، مع العلم أنها دولة غير نفطية. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الانجاز الكبير الذي حققته تركيا على صعيد الانتاج الزراعي والصناعي والجهد الخدمي، فضلاً عما حققته على مستوى التعليم وتطور المجتمع المدني على صعيد التحول الديمقراطي وضمان حقوق الإنسان والحريات العامة.

فالنمو الاقتصادي التركي بحاجة إلى أسواق لتصريف البضائع والسلع التركية المتنوعة لذا سعت تركيا إلى بناء جسور علاقة سياسية ذات أبعاد متعددة. وقد راجعت تركيا ميزانها التجاري، فوحدت أن شريكها التجاري الأول هو الاتحاد الأوروبي، ثم الاتحاد الروسي، ثم الدول العربية بم الولايات المتحدة الأمريكية ثم افريقيا ويعد ذلك يأتي بقية دول العالم.

فالدولة التركية بقيادة الحزب الحاكم تسعى من خلال علاقاتها المتصاعدة والنامية إلى الاستفادة من تلك الثروات في خدمة الاقتصاد التركي النامي وكما يرى بعض الباحثين الآخرين أن لأهم ما تسعى إليه تركيا من هذه العلاقة هو الحصول على النفط والغاز

والموارد الأولية الأخرى التي تزخر بها القارة، ويذكر اتفاق الجزائر مع تركيا على سبيل المثال للحصول على الغاز المسال¹¹.
أكثر دليل على رغبة تركية في تطوير روابط العلاقات السياسية خاصة منها استثمارات اقتصادية، هو في جميع الزيارات الرسمية للمسؤولين الأتراك يتم اصطحاب أكبر عدد من المستثمرين الأتراك إلى الجزائر قصد إطلاعهم على فرص الاستثمار والتسويق في الجزائر في شتى المجالات ونلفت إلى أن حجم التبادل التجاري بين البلدين بلغ 5 مليار دولار، وأن حجم الاستثمارات التركية بالجزائر تخطي حاجز الـ 2 مليار دولار، فضلا عن 7 مليارات أخرى إجمالي أنشطة شركات المقاولات التركية وتسعى تركيا لبناء شراكة حقيقية، خاصة أنها تنتظر موافقة الجزائر على اتفاقية سوق التبادل الحر، كما تؤكد على الشراكة في عدد من المجالات، منها وجود أهم الشركات التركية شركة الحديد والصلب، وهو ما يؤكد ويدل على عقلية سياسية مدركة وفاعلة، تنظر إلى المستقبل بوعي متكامل وحنكة دبلوماسية.

ج. على المستوى الاجتماعي والثقافي:

على الصعيد الاجتماعي، فقد تم إعداد إستراتيجية لتنقية اللغة المستعملة من كل الألفاظ العنصرية المسيئة للعرب، سواء في الإعلام أو الكتب المدرسية التاريخية، التي أعدت في مراحل سابقة، وارتكزت على صورة نمطية مسيئة للعرب، عززت الانفصال الذي حدث بين تركيا والعرب، وهو ما تحاول تركيا استدراكه مؤخرا، بفرض تنقية القاموس التركي اللغوي والمتداول من كل الألفاظ المسيئة للطرفين.
خلق الحكم العثماني إرث ثقافياً اجتماعياً في الجزائر، ولاشك أن ما يعبر عن ذلك الآثار العمرانية والحضرية الذي لا يزال شواهد على الوجد العثماني في الجزائر، بحيث تسعى كل من الدولتين لحياء هذا الإرث اضافة الى الموروث التاريخي الحضري¹².

¹¹ محمد مصطفى الخياط، المياه وتوليد الكهرباء... مشروعات اقليمية، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 181، 2010، ص 127.

¹² الحضرمي عمر، العلاقات العربية - التركية تاريخها واقعا ونظرة في المستقبلها، دار جرير للنشر و التوزيع ؛ الاردن، عمان، 2010، ص 46.

تعول تركيا كثيرا على العلاقات التاريخية مع الدول العربية ذات الوزن الإقليمي وخاصة في البحر الأبيض المتوسط، وقد انتبه المسؤولون الأتراك هناك إلى عائق اللغة مع دول الوطن العربي، فقامت تركيا، في السنوات الأخيرة، بخطوات عملاقة في مجال تدريس اللغة العربية، التي كانت تقريبا منبوذة في تركيا، أما حاليا فكل الجامعات تقدّم دروسا في اللغة العربية، بل إن هناك بعض الوظائف الحكومية يُفرض فيها إتقان العربية، وهو تشجيع للمواطن التركي للتعرف على هذه اللغة، كما تمّ فتح معاهد خاصة لتعليم اللغة العربية وأصبحت أيضا لغة اختيارية في المراحل الأولى للتعليم، في المدارس التركية، وأصبح هناك إقبال كبير من الأتراك على تعلّم العربية إلى جانب اللغات الأخرى.

كما تسعى تركيا إلى فتح عدد من المراكز الثقافية في الدول العربية للتعريف بثقافتها، بالإضافة إلى إرسال مدرّسين أترك لتعليم التركية في الدول العربية واستقدام مدرّسين عرب إلى الجامعات التركية . واعداد معاجم لغوية باللهجات التركية بهدف توحيد المصطلحات والرموز، فالملاحظ هو تزايد شعبية تركيا في المنطقة، والمناطق المجاورة، وخاصة بسبب منتجاتها الثقافية فالمسلسلات التركية تذاغ على العديد من المحطات التلفزيونية في مجمل الدول العربية، ويستقبل الفنانون الأتراك كمشاهير في هذه الدول، وهذا يعكس الشعبية الكبيرة التي تتمتع بها تركيا، بالموازاة مع بروزها كمركز للجذب في المنطقة، وبصفة عامة، فإن هذه التطورات ولدت اهتماما باللغة والثقافة التركية، وقد كانت تركيا أكثر ثقة بنفسها في توليد فهم أكبر لثقافتها بعيداً عن حدودها. وهذه الأبعاد الثقافية تداخلت مع العصر الجديد للسياسة الخارجية التركية، فالأجندة الإقليمية والدولية النشطة لتركيا ترى أهمية تزايد التفاعلات الشخصية بهدف تعزيز الفهم المتبادل وبناء الأسس لشراكة أفضل على المستوى الرسمي، وقد أطلقت تركيا عدة مبادرات لإعادة تفعيل روابطها التاريخية والثقافية مع الشعوب في جوارها المباشر، وذلك ليس فقط، بهدف القضاء على الذكريات السلبية في الماضي، ولكن كذلك بهدف بناء مستقبل مشترك، ولتحقيق هذا الغرض، فإن تركيا اعتمدت على عدة أدوات هي:

- أن المعونات التنموية يتم دعمها بالدبلوماسية الثقافية، وبعض المشاريع التي تدعمها وكالة المعونة التركية، ويتم توجيهها لاستعادة الميراث الثقافي التركي والإسلامي.
- أنشئت تركيا مؤسسة يونس أمري، والتي تتمثل مهمتها الوحيدة في دعم اللغة والثقافة التركية في الخارج، وقد افتتحت تمثيلاً لها في حوالي 22 دولة، وجاري فتح المزيد.

إن هيئة الأتراك المقيمين في الخارج، والمجتمعات القريبة من تركيا - وهي هيئة جديدة تحت إشراف رئيس الوزراء - تولت مسؤوليات كبيرة للدبلوماسية، وبالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها الأتراك المقيمون في مختلف الدول، فإن الرئاسة دعمت أيضاً مشاريع لدعم الثقافة التركية في الخارج، فضلاً عن تقديم منح دراسية من جانب الحكومة التركية للطلاب الأجانب ، وكذا إيفاد واستقدام وتبادل البعثات العلمية والتعليمية مع الجزائر¹³.

الخاتمة:

يستخلص من هذه الدراسة أن نظام الحكم في الدولة التركية استطاع، في وقت قصير، أن يجذب الانتباه إليها كنموذج سياسي اقتصادي ناجح، بل أصبحت نموذجاً للكثير من الحركات والأحزاب، ويضرب بها المثل في المجتمعات العربية والغربية، من حيث التواجد الدبلوماسي والحنكة السياسية، وحتى المواقف التي وصفت بالمشرفة في الكثير من القضايا، لكن أغلب المسؤولين هناك يؤكدون على أن تركيا لا تقدم نفسها كنموذج للدول العربية، فهي تتمتع فقط أن تستفيد الدولة العربية الصاعدة في النمو الاستفادة من مميزات التجربة التركية في إطار من الشراكة والحوار، وكل ما تقدمه تركيا أن تساعد أي دولة في تقديم خبرتها الاقتصادية والسياسية والتجارية للدول التي ترغب في ذلك، حتى في المجال الاجتماعي.

ويمكن القول أن البعد التاريخي والحضاري المشترك هو أساس العلاقات التركية الجزائرية، كما أن الجزائر وبما تتوفر عليه من موارد أولية في شتى المجالات بين السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية تبقى بحاجة إلى هكذا تحالفات إستراتيجية ناجحة.

المراجع:

احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة ، دار المعرفة، القاهرة مصر، 1961.

احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا ، زهران للنشر بغداد، العراق، 2011.

¹³ حورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد كتاب العرب، 1999، ص 75.

حمزة بن عبد الرحمن، خريش عبد القادر: البعد الإقليمي العربي في السياسة الخارجية التركية

- أحمد داوود أوغلو، سياسة تركيا في الشرق الأوسط والعلاقات التركية-المصرية ، مجلة شرق نامه، مركز الشرق للدراسات الاقليمية والاستراتيجية، عدد خاص، 2010..
- حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم ، ترجمة طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2011 .
- الحضرمي عمر، العلاقات العربية – التركية تاريخها واقعها ونظرة في المستقبلها ، دار جرير للنشر والتوزيع ؛ الاردن، عمان، 2010.
- حنا عزونان، التطورات السياسية في تركيا 1923- 1919، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.
- سعيد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركز الدراسات الاقليمية، 2007.
- صدام احمد سليمان الحجاججة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، مذكرة ماجستير (منشورة) قسم العلم السياسية، جامعة بغداد 2011.
- طايل يوسف عبد الله العون، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران في الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الاوسط، 2011.
- مصطفى اللباد، تركيا والدول العربية ... شروط التعاون المثمر، مجلة مركز الكشف للمتابعة والدراسات الاقليمية، كانون الثاني 2011.
- محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا ، دار النهار، بيروت، 1997.
- محمد مصطفى الخياط، المياه وتوليد الكهرباء...مشروعات اقليمية، السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 181، 2010.
- خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد كتاب العرب، 1999.